وزير حالي يرفض استقبال وزير سابق

في الإصلاح الإداري

بقلم: نبيل الملاح

دفعني لكتابة هذا المقال ما حدث معي عندما طلبت موعداً من أحد الوزراء لأعرض عليه بعض الأمور والأفكار المتعلقة بالمؤسسة المسؤول عنها في ضوء المقالات التي كتبتها ونشرت حول هذه المؤسسة، وفي ضوء المذكرة التي أرسلتها له وبينت فيها حالات محددة تثبت ما ذهبت إليه في المقالات المنشورة.

سألني مدير المكتب: الموعد للسلام أم أن هناك شيئاً آخر؟ فأجبته: للسلام.

وعندما اتصلت للمرة الثالثة بعد أربعة أيام كرر نفس السؤال، فقلت له: ألا يحق لي أن أتحدث معه بالشأن العام، وإذا كان لا يرغب باستقبالي فليكن...

بدايةً لا أستطيع أن أُحمل هذا الوزير مسؤولية ما جرى، فقد يكون لا علم له بطلبي، ولم ينقل إليه مدير مكتبه رغبتي بزيارته.

في كل الأحوال، فإن ما جرى يعتبر أمراً سيئاً؛ يجعل أصحاب التجربة والخبرة يحجمون عن تقديم ما لديهم من أفكار ورؤى تساعد في تحقيق المشروع الوطني للإصلاح الإداري الذي أطلقه السيد رئيس الجمهورية وتحدث مطولاً عنه.

أعود وأؤكد ما قلته سابقاً أن هذا المشروع يتطلب البحث عن رجال دولة لديهم التجربة والخبرة والعلم للنهوض بهذا المشروع، ويحتاج إلى تضافر جهود المخلصين في مختلف مؤسسات الدولة، والاستعانة برجال الدولة المتقاعدين الذين ما زالوا قادرين على العطاء وتقديم الرأي والمشورة.

إن بناء الدولة ومؤسساتها يتطلب التعاون والتكامل بين الأجيال المتتالية والمتعاقبة، ولا يجوز بحال من الأحوال حصر ذلك بجيل واحد، وعلى الجميع أن يدرك أن الخبرة لا تكتسب إلا بالعمل والتجربة لسنوات طويلة، وإن تقنيات المعلوماتية الحديثة لا تغني عن الخبرة المكتسبة المتراكمة؛ وإن كانت لازمة وضرورية. وهذا ما يدعو إلى ضرورة الاستفادة من طاقات الشباب وحماستهم وعلمهم، وخبرات وتجارب الشيوخ.

وإن العمل المؤسساتي يقتضي أن يكون هناك ترابط وتتابع في عمل الوزراء والمديرين الحاليين والسابقين، فلا يجوز أن يأتي وزير وينقلب على ما قام به سلفه دون وجود مبرر لذلك، ولابد أن نتخلص من العقلية السائدة لدى كثير من المسؤولين بأنهم مالكون للوزارة أو للمؤسسة.

لقد جاء المشروع الوطني للإصلاح الإداري تلبية لما يطالب به معظم المجتمع السوري الذي يعاني هموماً معيشية كبيرة تزداد يوماً بعد يوم بسبب سوء الإدارة وانتشار ظاهرة الفساد بشكل غير مسبوق؛ لدرجة أن مظاهر حياة هؤلاء الفاسدين والمفسدين أصبحت تثير اشمئزاز الناس وسخطهم في ظل ما يعانيه ذوو الدخل المحدود من فقر وعوز.

علينا أن نجعل من هذا المشروع ثورة إدارية في مختلف مؤسسات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية.

ويأتي الإصلاح الإداري في مؤسسة القضاء في المقام الأول باعتباره الرافعة لجميع مؤسسات الدولة، وباعتباره الملاذ الآمن لنا جميعاً، ولابد من إيلائه الأهمية التي يستحقها.

وأؤكد أن المشروع الوطني للإصلاح الإداري، وكذلك إصلاح القضاء وتطويره، يتطلبان الموضوعية في المحاسبة والتقييم وتفعيل معادلة الثواب والعقاب.

ويتطلبان قبل ذلك إيجاد المناخ المناسب والإرادة الجادة والصادقة من جميع المعنيين للمضي في هذا المشروع بعيداً عن التنظير والمظاهر الإعلامية والإعلانية.

وأخشى أن يتمكن هؤلاء الفاسدون والمفسدون والمنافقون والانتهازيون من ركوب قطار هذا المشروع الوطني الاستراتيجي لحرفه عن طريقه... وعندها سيكون الوطن بخطرٍ كبير.

باحث ووزير سابق

ريا: ألزمنا الحلاقين بأجهزة تعقيم لمنع انتقال الأمراض

٥ ملايين كغ لحم أكلها الدمشقيون في ٦ أشهر

| محمود الصالح

كشف مدير الشؤون الصحية في محافظة دمشق ماهر ريا لـ«الوطن» أن عدد الذبائح التي ذبحت ووزعت في دمشق خلال النصف الأول من العام الحالي ٨٨٥٦٤ ذبيحة منها ٧٨ ألف ذبيحة من الأغنام وخمسة آلاف ذبيحة من الماعز و٥٨ جملاً وأكثر من ٣ آلاف ذبيحة من الأبقار وبحساب وسطي لوزن الذبيحة نجد أن إجمالي كمية اللحوم تقارب ٥ ملايين كغ.

وأكد ريا أن مديرية الشؤون الصحية في المحافظة تراقب عمليات الذبح وتلاحق كل من يحاول أن يقوم بالذبح خارج المسلخ وقد أصبحت هذه الحالات نادرة جداً، كما تلاحق مديرية الشؤون الصحية عمليات بيع «عفشات» الأغنام والأبقار ومصادرة وإتلاف غير الصالح منها للاستهلاك حيث تم إتلاف ٦١٠٣ كغ من هذه المواد لعدم صلاحيتها للاستهلاك البشري.

وعن حملات رش المبيدات أكد ريا قيام المديرية بتشكيل مجموعة من الفرق مع بداية فصل الصيف قامت برش المبيدات على ٣ ورديات يومياً وبشكل دوري وشملت جميع أحياء المدينة، إذ تهدف عمليات الرش إلى القضاء على الحشرات والبعوض وكذلك رش السموم للقضاء على القوارض بكل أنواعها ومعالجة المناطق التي تنتشر فيها المياه الآسنة كل ذلك وفق برنامج يأتي استجابة للشكاوى اليومية الواردة من المواطنين بالإضافة إلى البرنامج الطبيعي الذي يستهدف جميع أحياء مدينة دمشق.

وعن مراقبة الأسواق أكد ريا قيام عناصر المديرية بأخذ عينات من مختلف المواد الغذائية المطروحة في الأسواق، كاشفاً عن تحليل ما يزيد على ٦٠٠ عينة خلال النصف الأول من خلال المخابر المعتمدة، مشيراً إلى تنظيم مديرية الشؤون في هذه الفترة ٢٩٩٥ ضبطاً بحق المخالفين للشروط الصحية في مختلف الفعاليات الموجودة داخل المدينة وعن عدد المحال التي تم إغلاقها بسبب المخالفات المرتكبة.

أكد ريا إغلاق ٢٠٧ محال خلال الفترة الماضية وبهدف التأكد من سلامة جميع العاملين في المنشآت التي لها علاقة بغذاء المواطن قامت المديرية بإجراء الفحص الطبي لأكثر من ٦٨٣٠ عاملاً وعاملة في مختلف الفعاليات التي تهتم بالمواد الغذائية للتأكد من سلامتهم من الأمراض التي يمكن أن تنتقل من خلال المواد الغذائية التي يعملون في إنتاجها.

وفي السياق كشف ريا عن منح المديرية ٧٦٥٠ بطاقة صحية لأصحاب المنشآت الغذائية، لافتاً إلى تسليم أصحاب هذه المنشآت ٥٨٠ دفتر تفتيش للمنشآت يتم الاحتفاظ به من أجل تدوين كل الملاحظات خلال الجولات التفتيشية التي تقوم بها اللجان الصحية وعالجت المديرية أكثر من ٣٩ شكوى مقدمة من الإخوة المواطنين.

وبيّن مدير الشؤون الصحية أن المديرية قد ألزمت جميع الحلاقين في دمشق بتوفير أجهزة تعقيم الأدوات وكذلك بتوفير عدة أطقم من هذه الأدوات التي تستخدم في الحلاقة من أجل الحفاظ على سلامة المواطنين، وكذلك منعت بيع أنواع اللحوم والألبان والأجبان كافة إلا من خلال وضعها في برادات وكذلك منع نقل اللحوم إلا في سيارات مبردة.

وعن ظاهرة وجود الكلاب الشاردة في بعض الأحياء أكد ريا أن المديرية قامت من خلال فرق خاصة بقتل ٣٥٧ كلباً خلال الفترة الماضية في مختلف الأحياء وهذه الكلاب تدخل المدينة من ريف المحافظة، مؤكداً أنه يتم التعامل الفوري معها بمجرد أن يصل إلى المديرية أي اتصال من المواطنين أو دوائر الخدمات المنتشرة في المدينة.

> منع عرض ونقل اللحوم والألبان والأجبان من دون برادات

يشبه الزريبة!

معمل يعيد تعبئة وبيع «رز مسوس» منتهي الصلاحية في اللاذقية

| اللاذقية – عبير سمير محمود

أكد مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك في محافظة اللاذقية أحمد نجم في تصريح خاص لـ«الوطن» ضبط معمل – غير مرخّص – لإنتاج المقبلات الغذائية والبسكويت في منطقة سد كرسانا، مبيناً أن المعمل يقوم بتصنيع المنتجات الغذائية بمواد أولية لا تحوي مواصفات إضافة إلى استخدامه الطحين التمويني غير المنخل.

وأوضح نجم أن المعمل يستخدم أكياس نايلون شفافة وأواني وأدوات غير نظيفة وتم ضبط قذارة وأوساخ «قمامة» داخل المعمل الذي وبحسب المدير يشبه الـ«زريبة» لابتعاده عن الشروط الصحية والنظافة التي يجب توافرها بأي معمل وخاصة إن كان لإنتاج مواد غذائية.

وبعد اتخاذ الإجراءات اللازمة وتنظيم ضبط المخالفة تمت مصادرة الطحين وكميتها ٢٥ شوالاً، وسحب عينات من جميع المواد التي بداخل المنشأة، أكد نجم إغلاق المعمل على الفور وإحالة القائمين عليه على القضاء المختص.

وأشار مدير التجارة الداخلية إلى أنه وخلال متابعة الدوريات التموينية لحركة الأسواق تم ضبط معمل تعبئة مواد غذائية منتهية الصلاحية، موضحاً: «يقوم المعمل بفتح أكياس الأرز المنتهي الصلاحية ذات رائحة كريهة وتحوي حشرات السوس الظاهرة بالعين المجردة ليقوم بإعادة تعبئتها بأكياس جديدة بعد تنظيفها من الحشرات ودمغها بتاريخ إنتاج جديد.

لافتاً إلى أن الكميات المضبوطة هي ٢٢٠ طرد أرز قصير سعة كل طرد ١٠ أكياس بوزن كيلو واحد لكل كيس، ٢٠ كيس أرز مصري زنة الكيس ٢٥ كيلو غراماً، ١٥٠ كيس أرز إيطالي بزنة ٢٥ كيلو غراماً، ٣٠ كيساً فيتنامياً بزنة ٢٥ كيلو غراماً، مؤكداً مصادرة ماكينات التغليف والمناخل والأكياس الفارغة والكيزان الإلكتروني وآلة كتابة التاريخ.

كما أشار نجم إلى ضبط معمل إعادة تعبئة شاي هندي منتهي الصلاحية بحيث تمت مصادرة ٣١ كرتونة شاي و٣٠ كيساً زنة ٢٠٠ غرام و٣٠ كيساً بزنة ٣٠ غراماً، جميعها مفتوح معد للصق وإعادة التعبئة.

وأوضح مدير التجارة الداخلية وحماية المستهلك أن عملية إعادة التعبئة تتم بإفراغ الكرتونة وتعبئتها بأكياس زنة الواحد منها ٢٠٠ غرام وشوهدت العملية بالعين المجردة وتمت تنظيم المخالفات اللازمة.

وشدد نجم على ضرورة مساعدة المواطن بضبط مخالفات كهذه من خلال الاتصال بالجهات المعنية عند ملاحظة أي حادثة غير طبيعية، منوهاً بتكثيف جولات الرقابة من المديرية على جميع أسواق اللاذقية بحيث تقسم المحافظة إلى ٤ قطاعات، إضافة إلى دوريتين جوالتين لسحب العينات الغذائية وغير الغذائية لحماية المواطن من أي عمليات غش ومحاسبة المخالفين والمتلاعبين بغذاء المستهلك.

٢٠٠ مليون لحفر ٩ آبار في القنيطرة

| القنيطرة- الوطن

قدمت وزارة الموارد المائية لمؤسسة مياه القنيطرة مبلغ ٤٧ مليون ليرة من أجل تنفيذ خط الكهرباء البديل للآبار المغذية لبلدة حضر في القطاع الشمالي من المحافظة.

وأكد مدير مؤسسة مياه القنيطرة أمين الشمالي البدء بإجراءات التعاقد لتنفيذ خط الكهرباء المغذي لآبار حضر في منطقتي سحيتا والدلافة، لافتاً إلى أن المجموعات الإرهابية قامت في ٢٠١٦/٩/٩ بقطع خطوط الكهرباء المغذية لتلك الآبار وبهدف تأمين أبناء حضر بالمياه اعتمدت المؤسسة على مجموعات التوليد الاحتياطية وبمعدل تشغيل وصل إلى ١٠ ساعات يومياً لإنتاج ٧٥ م٣ بالساعة وذلك لتأمين المياه لأهالي البلدة الصابرين والصامدين في وجه الكيان الصهيوني وأدواته بالمنطقة. ولفت مدير مياه القنيطرة إلى أن تنفيذ خط الكهرباء لآبار المياه سيسهم في تحسين المياه التي يتم تزويد أبناء البلدة بها حيث من المتوقع أن تعمل الآبار على مدار الساعة عوضاً عن عشر ساعات وبالتالي كمية المياه الواصلة للمشتركين ستتضاعف لتصل لنحو ٢٠٠٠ م٣ يومياً. وأشار الشمالي إلى قيام مؤسسة المياه وضمن خطتها بإنجاز ست آبار خلال العام الجاري وتم وضعها بالخدمة وبكلفة تقديرية بلغت نحو ١٠٨ ملايين ليرة، حيث تم حفر بئرين في خان أرنبة وبئر في حضر وبئر بالحلس وواحدة في تجمع عرطوز الضهرة وبئر بتجمع البهدلية بريف دمشق. وأوضح مدير مياه القنيطرة أن وزارة الموارد المائية قدمت مبلغ ٢٠٠ مليون ليرة ضمن خطة الطوارئ وذلك دعماً لمحافظة القنيطرة لحفر تسع آبار على أرض المحافظة وفي تجمعات النازحين بريف دمشق، مشيراً إلى أن المؤسسة قامت بالإعلان عن الآبار وباشرت حالياً بأعمال الحفر بعد فض العروض حيث بدء العمل بحفر بئر في حضر بكلفة ٢٠ مليوناً وفي جبا ٢١ مليوناً وخان أرنبة ١٨ مليوناً ومدينة البعث ١٧ مليوناً والسلوقية ٢١ مليوناً وفي تجمع عرطوز الضهرة ٢١ مليوناً وفي تجمع الذيابية ٢٧ مليوناً وأخيراً في تجمع جديدة عرطوز الفضل بقيمة ٣٠ مليوناً.

صندوق دعم الإنتاج الزراعي متوقف منذ عام ٢٠١٢ في درعا!

| درعا- الوطن

يشكل إنتاج الفلاح في محافظة درعا سلة خضر المنطقة الجنوبية بما فيها العاصمة دمشق، ويستحق هذا الفلاح كل الدعم والتحفيز لتمسكه بأرضه واستمرار الإنتاج منها بما يسهم في تأمين لقمة عيشنا، وأوضح عدد من الفلاحين أن صعوبات جمة تعترض عملهم الزراعي وفي مقدمتها إرتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج من بذار وأسمدة ومحروقات وأجور نقل ونفقات مختلفة على الطرق، ناهيك عن الأضرار التي تلحق بالمحاصيل نتيجة العوامل الطبيعية مثل ارتفاع درجات الحرارة التي تسببت في الموسم الحالي باحتراق مساحات واسعة من القمح وأدت إلى انخفاض جودة وإنتاجية بعض الخضر، بمقابل غياب كامل لعمل صندوقي دعم الإنتاج الزراعي والجفاف وغيرهما منذ بدء الأحداث بدلا من تفعيلهما للحاجة الماسة لهما ضمن الظروف الراهنة.

وأوضح مدير فرع صندوق دعم الإنتاج الزراعي بدرعا أحميد الخابوري لـ«الوطن» أن الصندوق متوقف منذ عام ٢٠١٢ عن العمل الذي يتمثل بتقديم مبالغ مالية معينة كدعم للمزارعين من أجل تحقيق السياسات الزراعية المقررة من مجلس الوزراء سنويا، وكان الصندوق قد قام خلال الأعوام ٢٠٠٩ و٢٠١٠ و٢٠١١ بدعم محاصيل الحمضيات بواقع ١٤ ألف ليرة سورية لكل هكتار واحد و٥ آلاف لكل هكتار من الزيتون والبندورة والحمص والعدس و٦ آلاف لهكتار البطاطا وفق شروط محددة.

وأشار الخابوري إلى أن الرؤى المستقبلية تتبدى باستئناف تقديم الدعم وتوسيعه ليتخطى القطاع النباتي إلى القطاعين الحيواني والصناعي المختص بالمنتجات الزراعية، وقال: نضم صوتنا إلى صوت الفلاحين ونطالب باستئناف الدعم وعلى الأخص ضمن المناطق الآمنة التي يمكن الكشف الحسي فيها والتأكد من تحقيق الاشتراطات المطلوبة لمنح الدعم، علماً أن أهم الصعوبات التي كانت تواجه الصندوق خلال سنوات عمله قبل الأحداث تتمثل بعدم تقديم الفلاحين طلبات استفادة للوحدات الإرشادية بسبب صغر المساحة وعدم وجود عقود إيجار واستئجار، وكذلك عدم تقديمه المستندات الخاصة بالتنظيم الزراعي كإخراج القيد العقاري والبيان المساحي، أضف لذلك أن ٨٠٪ من المنتجين هم مستأجرون والمالكون يرفضون إبرام عقود مزارعة معهم، والأمل في حال عاد الصندوق للعمل أن يتم وضع آليات وشروط جديدة تتكيف مع الوضع الحالي ليتسنى تقديم الدعم لمستحقيه.

تراجع الولادة القيصرية في مشفى أباظة بسبب تطبيق الخدمة المأجورة

| القنيطرة - الوطن

رغم أن مشفى أباظة هو الوحيد في محافظة القنيطرة والمنطقة المجاورة إلا أن العجز الكامل من الجهات المعنية يبدو سيد الموقف في تذليل المعوقات التي تقف أمام المشفى في تقديم كامل الخدمات للمرضى والمراجعين، ولم يخل لقاء خدمي إلا وطالب فيه الأهالي بتأمين أطباء مقيمين واختصاصيين لسد النقص الكبير في الكادر الطبي، والملاحظ اليوم أن معاناة المشفى لم تتوقف عند نقص الكادر إنما باستمرار تعطل جهاز الطبقي المحوري وخروجه عن الخدمة للعام الثاني كم دون أن تتمكن الإدارة من إصلاحه لكون الجهاز مقدم منحة من الحكومة اليابانية أثناء افتتاح المشفى في ٢٠٠٤، وحاليا أصبح الجهاز منسقاً عالمياً وليس له قطع في السوق المحلية أو العالمية.

ورغم المناقصات التي أعلنت عنها مشفى أباظة إلا أن أحداً لم يتقدم لإصلاح الجهاز وتم اللجوء إلى المنظمات الدولية للمساعدة في إصلاح الجهاز نظراً لحاجة المشفى الشديدة إليه ومنها منظمة الهلال الأحمر عن طريق فرع القنيطرة ولكن تلك المنظمة اعتذرت حسب تأكيد رئيس فرع الهلال الأحمر في القنيطرة لأن تكلفة الإصلاح كانت مرتفعة.

ومن خلال الأرقام والإحصائيات الصادرة عن المشفى لوحظ في الآونة الأخيرة تناقص في عدد الولادات القيصرية والتوجه أكثر نحو الولادات الطبيعية نظراً لتطبيق إدارة المشفى التعرفة والخدمة المأجورة حيث كانت بالسابق لا تتقاضى أي مبلغ على خدماتها واليوم تكلفة الولادة القيصرية نحو ٩٠٠٠ ليرة، وقد بلغ عدد الولادات الطبيعية خلال النصف الأول من العام الحالي نحو ٤٠٠ ولادة على حين بلغ عدد العمليات القيصرية نحو ١٩٦ عملية، علماً أن كل النساء الولادات كن يفضلن الولادة القيصرية على الطبيعية لأسباب كثيرة.

وبالإمكانات المتاحة والكادر المتوافر نجد أن عدد خدمات مشفى أباظة خلال النصف الأول من العام الحالي زاد على ٢٠١ ألف خدمة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي التي بلغت ١٣٤ ألف خدمة، أما عدد المرضى والمراجعين للمشفى هذا العام فوصل إلى نحو ٣٨ ألف مريض.

وبيّن مدير الهيئة العامة لمشفى أباظة نضال سطاس لـ«الوطن» أن عدد العمليات الإسعافية التي أجريت في المشفى بلغ نحو ٧٠٦ عمليات والباردة ٦٠٥ وعدد مراجعي العناية العامة ٢٥٠ وعدد مراجعي قسم الإسعاف ٢١ ألف مريض، أما عدد مراجعي العيادات الخارجية فبلغ نحو ١١ ألف مريض وعدد جلسات قسم الكلية ٧٧٣ جلسة وعدد جلسات تفتيت الحصى ١٢٢ وعدد خدمات الإيكو ٤٦٥٤ وعدد مرضى الضماد الخارجي ٧٦٣ وعدد حالات الجبس ١١٢١.

ولفت سطاس إلى أن عدد الحوادث الإسعافية التي راجعت قسم الإسعاف كالرضوض بلغت ١٤٤٢ والجروح ٣٠٤٢ والسقوط ٥٤١ وحوادث السير ٣٥ والحروق ٤٨ والمشاجرة ٧ وطعن بالسكين ٤ والتسمم الدوائي ١٠ والتسمم الغذائي صفراً وهو مؤشر إيجابي حول واقع الأطعمة في المحافظة، أما لدغ الحشرات فبلغت ٥٠ حالة مع التنويه إلى أن لدغ الحشرات كثر في فصل الصيف نظراً لغياب رش المبيدات الحشرية من الجهات المعنية.

خطة لتحويل طريق الدريكيش طرطوس إلى أوتوستراد

| طرطوس - الوطن

الفاجعة المرورية التي حدثت الأسبوع الفائت على طريق عام طرطوس الدريكيش أعادت بقوة إلى الأذهان السؤال الذي بدأ يتطاير في الأروقة حول مدى أهمية هذا الطريق التي أعطته صفة الاستعجال في حين هناك مشاريع أخرى لا تقل أهمية عنه أو أنها أكثر أهمية منه كالجامعة مثلاً.. ومن ثم هل كان الأولى بالحكومة صرف تلك الملايين على «الزفت» أم على مشاريع أكثر أهمية!

الحادث المفجع الذي تعرض له باص ينقل بعض عمال محافظة طرطوس كان بمثابة الجواب على كل تلك التساؤلات فهو ليس مجرد طريق طال انتظاره بل هو بمثابة شريان حيوي يربط عشرات القرى الموزعة على جانبيه بالمدينة ناهيك عن كون منطقة الدريكيش سياحية بالدرجة الأولى وتستقبل سنوياً الآلاف من الراغبين بالسياحة والاصطياف في قرى الدريكيش أو الدريكيش نفسها.

حول أهمية هذا الطريق التقينا مدير فرع مؤسسة المواصلات الطرقية بطرطوس محمد يوسف الذي قال إن طريق (طرطوس – الدريكيش) من أهم الطرق في المحافظة كونه يصل الداخل بالساحل، ويبلغ طوله الحالي ٢٧كم ويحتوي على ١١٢ منعطفاً وهذا يتسبب بضياع الوقت الطويل في زمن ا لرحلة ويؤدي إلى خسائر كبيرة في المحروقات والآليات، ومن خلال مشروع توسيعه سيتم اختصار طوله نحو ٢كم وتقليل عدد المنعطفات إلى نحو ٩٤ منعطفاً إضافة لتحسين الميول الطولية والعرضية للطريق وسيتم تنفيذه على حارتين منفصلتين (ذهاباً وإياباً) وبعرض ٨ أمتار لكل حارة وبالتالي فإن إعادة تأهيل هذا الطريق ليصبح اوتستراداً سيؤمن اختصار في زمن الرحلة للنصف ويوفر المال والوقت والجهد ما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على هذا المحور، متوقعاً أن تنشأ الكثير من المنشآت السياحية والمعامل التي ستطور المنطقة وبالوقت نفسه سيكون لهذا المشروع ريعية اقتصادية كبيرة على صعيد استعادة رأس المال الذي سيوضع لهذا المشروع خلال سنة و٤ أشهر ضمن الجدوى الاقتصادية التي أعدتها وزارة النقل.

ويضيف يوسف: لقد تم التعاقد على تنفيذ أعمال هذا المشروع بموجب عقدين مبرمين مع كل من (الشركة العامة للطرق والجسور ومؤسسة تنفيذ الإنشاءات العسكرية بطرطوس) بقيمة إجمالية ٣,٧ مليارات ليرة سورية وتم البدء بتنفيذ الأعمال العقدية بوتيرة عالية من قبل الجهات المنفذة وبالتنسيق مع جهازنا المشرف، وتم فتح جبهة عمل بطول نحو ١٣ كم من مسار الطريق وبلغت نسبة التنفيذ الفعلية للعقدين معاً نحو ٢١ بالمئة ومن المتوقع إنهاء الأعمال قبل انتهاء المدة العقدية البالغة ٥٠٠ يوم تقويمي، علماً أنه تم إبرام عقدين للإزالة العوائق (مياه– كهرباء– هاتف...) مع الجهات المنفذة للمشروع كلاً ضمن قطاعه بهدف الإسراع في وتيرة العمل وإزالة جميع العوائق الموجودة ضمن مسار المشروع.

هذا عن مشروع طريق عام طرطوس الدريكيش أما عن أعمال فرع المؤسسة الأخرى بمحافظة طرطوس فيقول يوسف إن خطة فرع المؤسسة العامة للمواصلات الطرقية بطرطوس لعام ٢٠١٧ تبلغ ٢,٢ مليار ليرة سورية وتتضمن مشاريع صيانة على كامل محاور الطرق الرئيسية، مشيراً إلى الانتهاء من جزء كصيانة شارع الثورة ضمن مدينة طرطوس بقيمة ٢٥٠ مليون ليرة وصيانة طريق الدريكيش وادي العيون بقيمة ٢٥٠ مليون ليرة سورية، في حين يوجد جزء قيد التنفيذ وقيد المباشرة. ومن ضمن خطتنا لهذا العام صيانة اتوستراد حمص – طرطوس – اللاذقية بقيمة ٤٠٠ مليون ليرة سورية وصيانة طريق الدريكيش – صافيتا بقيمة ٢٠٠ مليون ليرة سورية إضافة للطرق المركزية بالمحافظة ومن المتوقع الانتهاء منها قبل حلول موسم الأمطار.